

مكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية

وحدة الإعلام

رضا عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية:

-ضرورة إرسال الفاتورة الالكترونية وقت إصدارها لحظيًا على منظومة الفاتورة الإلكترونية.

-المصلحة تُحذر الشركات من تأخير إرسال الفواتير حتى لا تتعرض للغرامة التي تبدأ من 20 ألف جنيه و تصل 100 ألف جنيه.

-ضرورة التكامل مباشرة بين أنظمة إصدار الفواتير بالشركات وبين منظومة الفاتورة الالكترونية بالمصلحة وعدم استخدام برامج وسيطة. **Middleware**

أكد "رضا عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية " أن وزارة المالية و المصلحة تحرصان دائما علي مد جسور التواصل مع الممولين ، وتقديم التوعية الضريبية بكافة مستجدات الشأن الضريبي ، وهذا سعياً منها نحو رفع مستوى الثقافة الضريبية لدى الممولين حتى يتسنى لنا التيسير عليهم وتقديم الخدمة بالصورة المرجوة.

وشدد " عبد القادر " على ضرورة قيام الشركات الملزمة بالتسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية بإرسال الفواتير الإلكترونية وقت إصدارها لحظيًا على المنظومة ، لافتاً إلى أن المصلحة تُحذر الشركات من تأخير إرسال الفواتير حتى لا تتعرض للغرامة التي تبدأ من 20 ألف جنيه ، و تصل إلى 100 ألف جنيه وفقاً للمادة (71) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

وطالب " رئيس مصلحة الضرائب " الممولين بضرورة أن يتم التكامل مباشرة بين أنظمة إصدار الفواتير بشركاتهم وبين منظومة الفاتورة الالكترونية بالمصلحة وعدم استخدام برامج وسيطة (Middleware) لذلك ، مضيفاً أن مصلحة الضرائب تقوم بتقديم كل التسهيلات والدعم الفني للشركات للانضمام والتكامل المباشر مع منظومة الفاتورة الالكترونية سواء من خلال مكتب الدعم الفني بمرکز كبار الممولين أو من خلال الزيارات الميدانية ، ويتم كذلك الرد على كافة الاستفسارات من خلال مركز الاتصالات المتكامل على رقم ١٦٣٩٥ أو من خلال البريد الإلكتروني einvoice_support@efinance.com.eg

، لافتاً إلى أن المصلحة تقوم كذلك بعقد ندوات توعية مجانية عن منظومة الفاتورة الإلكترونية أسبوعياً ، ويتم الإعلان عن هذه الندوات ومواعيدها من خلال الصفحة الرسمية للمصلحة على الفيسبوك من خلال الرابط التالي:

<https://www.facebook.com/tax.egypt>

وقال " رئيس مصلحة الضرائب المصرية " إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تعد خطوة مهمة على طريق التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030، كما أنها تعد خطوة رئيسية لتطوير المنظومة الضريبية ، ورفع كفاءة الفحص الضريبي ، بما يساهم في استيلاء حقوق الخزانة العامة للدولة على النحو الذي يُساعد في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية ، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة المواطنين ، والخدمات المقدمة إليهم ، مؤكداً أن الفاتورة الإلكترونية من شأنها تعظيم فرص دمج وإدخال الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ، وإرساء دعائم منظومة ضريبية متطورة.